



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

النظام الانتخابي المختلط وفرص تطبيقه في العراق

د. عبدالعزیز العيساوي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

النظام الانتخابي المختلط وفرص تطبيقه في العراق

د. عبدالعزيز العيساوي *

مقدمة:

ظهر النظام الانتخابي المختلط بعد أن لجأت بعض الدول إلى المزج بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي؛ للاستفادة من إيجابيات النظامين، وتلافي السلبيات، وحقق نجاحاً نسبياً في عدد من الدول من بينها ألمانيا واليابان.

ويهدف النظام الانتخابي المختلط إلى تحقيق الانسجام بين أكثر من نظام انتخابي، أي: إنه لا يحمل خصائص متميزة، بل فيه شيء من الأغلبية، وشيء من التمثيل النسبي، ويوجد نوعان رئيسان لتطبيقات النظام المختلط، فحين يعمل نظاما الأغلبية والتمثيل النسبي كل واحد منهما بمعزل عن الآخر، أي: إن آلية توزيع المقاعد في أيٍّ منهما لا تؤثر على الآخر يسمى النظام الانتخابي المتوازي، أمّا إذا كان هناك تداخل بين الأغلبية والتمثيل النسبي فإنّ النظام المختلط يسمى حينها نظام العضوية المختلطة.

النظام المختلط المتوازي

يعمل النظام المتوازي على الربط بين نظامين انتخابيين مختلفين، أي: إنّ جزءاً من المقاعد يوزع بنظام الانتخاب بالأغلبية النسبية في الدوائر الانتخابية الفردية، في حين توزّع الأخرى بصورة منفصلة وفقاً لقوائم حزبية تعمل بنظام التمثيل النسبي، ويفصل هذا النظام ما بين النظامين أثناء احتساب المقاعد، ولا يُعمل بفرز النتائج معاً.

واندفعت بعض الدول نحو النظام الانتخابي المتوازي؛ للخروج من المشاكل التي تسبّب بها نظام الأغلبية، أو نظام التمثيل النسبي، إذ يفرز هذا النظام مجموعتين من الناخبين ومجموعتين من النواب. ناخبون يقترعون على أساس التمثيل بالأغلبية، وآخرون ينتخبون على أساس التمثيل النسبي، وكذلك نواب يُختارون على أساس انتخاب الأغلبية، وآخرون يُختارون عن طريق التمثيل النسبي.

* أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية.

وفي النظام المتوازي فإنَّ كلَّ ناخبٍ إمَّا أن يحصل على ورقة اقتراع واحدة تستخدم للإدلاء بصوته للمرشح وللحزب في الورقة نفسها كما هو الحال في كوريا الجنوبية، أو ورقتي اقتراع منفصلتين، واحدة لمقعد الأغلبية، وأخرى لمقعد التمثيل النسبي، كما هو الحال في اليابان وتايلاند، وتستخدم اليابان، وكوريا الجنوبية، وباكستان، والفلبين، وأرمينيا، وغينيا، وروسيا، وتايلاند، وأوكرانيا نظام الأغلبية النسبية للدوائر الفردية إلى جانب مكونات التمثيل النسبي، إمَّا أذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وليتوانيا، وطاجيكستان، فتستخدم نظام الجولتين لمكونات الدائرة الفردية من أنظمتها. ويلاحظ وجود اختلاف في التوازن بين عدد المقاعد التي يُحصل عليها بالتمثيل النسبي، وتلك التي يُحصل عليها بنظام الأغلبية من دولة إلى أخرى، ففي كوريا الجنوبية غالباً ما تكون نسبة مقاعد التمثيل النسبي (80%) مقابل (20%) لمقاعد نظام الأغلبية، ولكن في معظم الحالات فإنَّ التوازن أكثر قريباً، فاليابان مثلاً تنتخب أكثر من (60%) من ممثليها بنظام الأغلبية والبقية بنظام التمثيل النسبي⁽¹⁾.

وقد يَحقق النظام المتوازي بعض التوازن، وأحياناً تضع بعض الدول فيه ضمانات لوجود المعارضة مع عدم الإضرار بحفظ الأحزاب الكبيرة، كما هو الحال في السنغال التي غيَّر النظام الانتخابي فيها من نظام التمثيل النسبي عن طريق القوائم الوطنية المعمول به حتى انتخابات 1978 إلى نظام متوازٍ ابتداءً من انتخابات عام 1983 إلى الوقت الحاضر، وفي تلك الفترة جر تعديل النظام الانتخابي مرات عديدة، إذ ركَّزت معظم التعديلات على تحقيق مزيد من الشرعية الديمقراطية عن طريق اعتماد الضمانات التي تحقق للمعارضة الحصول على تمثيل مناسب لها، في الوقت الذي تحافظ فيه على الأوزان الانتخابية للأحزاب بما فيها الحاكمة، وكما هو الحال لكثير من النظم المختلطة تعتمد السنغال القائمة الوطنية لانتخاب جزء من مقاعد البرلمان، وعلى عكس كثير من النظم المتوازية التي يُنتخب فيها المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية عن طريق الكتلة الحزبية في دوائر متعددة التمثيل في غالبيتها، بدلاً من دوائر انتخابية أحادية التمثيل، وتُوزَّع المقاعد النسبية (التي تمثل حوالي نصف المقاعد) على القوائم الحزبية الوطنية، أما المقاعد الأخرى فتُخصَّص عملاً بنظام الأغلبية في دوائر متعددة التمثيل في (30) لواء، تنتخب كل منها من ممثل واحد إلى خمسة ممثلين، وتطالب أحزاب المعارضة، والأحزاب الصغيرة دائماً بزيادة عدد المقاعد المخصصة لنظام التمثيل النسبي لتحقيق قدر مقبول من التوازن⁽²⁾.

1. أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 186.
2. عبدالعزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 61.

وقد اتخذت بعض الدول من النظام المتوازي سبيلاً لمعالجة الفساد في النظام الانتخابي، وهو ما حدث في اليابان بعد عام 1993، بعد الانشقاق الذي حصل داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي سيطر على الحكم لسنوات طويلة، وخسر على إثره سيطرته على البرلمان الياباني في الانتخابات التي أعقبت ذلك العام، بعد إصلاح النظام الانتخابي السابق والذي كان متهماً بأنه مصدرراً للفساد، والأساس الذي يستند عليه الحزب الليبرالي الديمقراطي للسيطرة على الحكم، وجرت العادة في ظل النظام الانتخابي القديم على انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (511) عضو في (129) دائرة انتخابية، وجرى العمل بذلك منذ عام 1947، وتقسّم اليابان وفقاً لهذا النظام على دوائر انتخابية واسعة ومهيأة لانتخاب نواب عديدين، ولكن الناخب لا يصوت سوى لمرشح واحد، وتوزّع المقاعد بعدها عن طريق الأغلبية⁽³⁾.

وفي تسعينيات القرن الماضي، أدى السخط الشعبي الواسع تجاه النظام الانتخابي القديم إلى العمل؛ لإصلاحه، وتسبب عجز الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عن الاتفاق حول مجموعة من الإصلاحات الانتخابية إلى انشقاق داخل الحزب أعطى سلطةً للمعارضة، ممّا مكّن المعارضين من الوصول للسلطة في 1993 بعدها ظهرت الرغبة واضحة لدى الأوساط السياسية والإعلامية؛ لضرورة وجود حزبين كبيرين رئيسيين يتناوبان بصورة مستمرة على الحكم، وعلى الطريقة الأميركية، إذ رأى الداعون لتلك الفكرة أنّ وجود حزبين رئيسيين قد يمثل الحل الأمثل لخروج النظام السياسي الياباني من أزمتته، لذا ظهرت الدعوات لاعتماد نظام انتخابي يقوم على الدوائر الفردية، إلا أنّ ممثلي الأحزاب الصغيرة المشتركة في الائتلاف الحكومي تخوفوا من أن يؤدي ذلك إلى إقصائهم من العملية السياسية، ولذا عارضوا هذا العرض، وكانت نتيجة ذلك اعتماد النظام المتوازي المعمول به حالياً؛ لقدرة هذا النظام على اختيار المرشحين الفائزين بناءً على نظامين انتخابيين مختلفين أحدهما نظام التمثيل النسبي، والآخر نظام الأغلبية⁽⁴⁾.

ومن أبرز ما يتميز به النظام الانتخابي المتوازي أنّه يمنح الناخبين حقاً مزدوجاً يتمثل بالانتخاب بالأغلبية، والانتخاب بالتمثيل النسبي، فضلاً عن قدرته على تحقيق توازن مقبول في السلطة التشريعية؛ لأنّه يمنح الأحزاب الصغيرة فرصة للحصول على مقاعد، لكن لا يخلو هذا النظام من العيوب، وأبرزها هدر الأصوات، إذ إنّ بعض الأحزاب والمرشحين لا يحصلون على مقاعد، مع حصولهم على عدد مقبول من الأصوات.

3. أندرو رينولدز وآخرون، مصدر دُكر سابقاً، ص148.

4. عبدالعزيز عليوي العيساوي، مصدر دُكر سابقاً، ص64.

نظام العضوية المختلطة

وُجِدَ نظام العضوية المختلطة؛ لتسوية الأثر غير النسبي الناتج عن نظام الانتخاب بالأغلبية، ويستند هذا النظام إلى نظام مرحلي يسير، توزّع عن طريق المقاعد في المرحلة الأولى وفقاً لنظام الأغلبية، ثم يُعَوَّض وفقاً لنظام التمثيل النسبي؛ لتجنّب أيّ خللٍ يُحدِثه عدم تناسب نتائج مقاعد الدائرة الانتخابية التي جرى انتخابها بموجب نظام الأغلبية، لذا فإنّ هذا النظام يسمى أحياناً (نظام تناسب العضوية المختلطة)، وعلى سبيل المثال، لو فاز حزب بنسبة (10%) من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات التمثيل النسبي، ولكنه لم يحصل على أية مقاعد على مستوى الدوائر الانتخابية بموجب نظام الأغلبية يعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للتمثيل النسبي بما يكفل له الحصول على (10%) من المقاعد النيابية، ويستخدم نظام العضوية المختلطة في ألمانيا، وبوليفيا، وهنغاريا، وإيطاليا، وليسوتو، والمكسيك، ونيوزلندا، وفنزويلا، وفي جميع هذه الدول ما عدا هنغاريا، يُستخدَم نظام الأغلبية اليسير ذو الدور الواحد، أمّا في هنغاريا فيستخدم نظام الأغلبية المطلقة ذو الدورين، إذ يُنتخب (210) عضو بالتمثيل النسبي بنسبة (54%) من المقاعد، و(176) مقعد بنظام الأغلبية بما نسبته (46%) من المقاعد النيابية في هنغاريا، وفي إيطاليا يكون النظام الانتخابي أكثر تعقيداً، إذ يمنح مجلس العموم ربع المقاعد للتعويض عن الأصوات المهدورة في الدوائر الانتخابية فيكون عدد المقاعد للتمثيل النسبي (155) مقعد بنسبة (25%)، وعدد المقاعد المنتخبة بموجب نظام الأغلبية (475) مقعد بنسبة (75%) من المقاعد النيابية⁽⁵⁾.

وعملت ألمانيا (الغربية سابقاً) بنظام العضوية المختلطة منذ عام 1949، وما زال معمولاً به إلى الوقت الحاضر مع إدخال تعديلات سنة 1990 على إثر وحدة المانيا الشرقية والغربية، وكذلك تعديلات سنة 1994؛ ليتلاءم مع أنّ الدولة أصبحت مكونة من (16) ولاية كل ولاية تمثلها قائمة، إذ يهدف النظام الانتخابي الألماني إلى تأمين العدالة الانتخابية، وتخفيض عدد الأصوات المهدورة إلى أدنى حد، والاحتفاظ بالعلاقة بين النسبة المئوية للأصوات التي كسبها الحزب، وعدد الفائزين من هذا الحزب، وبموجب هذا النظام تقسّم الدولة على دوائر انتخابية متساوية لكل منها نائب واحد، والحزب الذي ينال أكبر عدد من الأصوات في كل دائرة انتخابية ينال مقعدها، أمّا الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب الأخرى فتجمع على صعيد الوطن كله، وتستعمل للتوزيع على المقاعد المخصصة على أساس الدائرة الوطنية الكبرى، فيجمع هذا النظام بصورة منسقة بين

5. أندرو رينولدز، مصدر دُكر سابقاً، ص 122 .

نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي، فيكون التصويت الأول لصالح شخصية معينة، وليس لصالح حزب، أمّا التصويت الثاني فيكون لصالح حزب أو قائمة⁽⁶⁾.

ويتلخص النظام الانتخابي الألماني بما يأتي: أن نصف نواب المجلس الأدنى (البوندستاغ) وهو المجلس الأهم الممثل للشعب الألماني يجري اختيارهم بالانتخاب الفردي على دور واحد (أي: على النمط البريطاني)، والنصف الثاني من النواب يجري اختيارهم بالانتخاب بالقائمة بالتمثيل النسبي، ولكن مجموع المقاعد يوزع بين القوائم بالتمثيل النسبي على مستوى الدوائر، ولا يحق للأحزاب الاشتراك في توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي إلا إذا توفر فيها شرطين:

الأول: أن تحصل على (5%) من الأصوات على الأقل، على مستوى الدولة كلها.

الثاني: أن تحصل على ثلاثة مقاعد على الأقل في الانتخاب بالأغلبية على مستوى الدولة كلها. يبدو هذا النظام معقداً في شرحه، لكنّه ليس صعباً من حيث التنفيذ من الناحية العملية بعد تطبيقه لمدة طويلة في ألمانيا، كما يحقق مزايا مؤكدة؛ لأنّه يحافظ على حرية الناخب، ويؤدّي إلى اختفاء القوائم المعلقة على الأقل لنصف النواب، إذ يكون الناخبون أحراراً في تحديد المرشحين الذين يُنتخبهم بالاقتراع الفردي بالأغلبية، وأدّى هذا النظام إلى اختفاء الآثار السيئة للتمثيل النسبي من حيث التقليل من دور الناخب، ففي إطار الدائرة الصغيرة يشعر الناخبون من الناحية النفسية بمشاعر الناخبين البريطانيين، لذا فهم يحاولون أن يكون تصويتهم مجدياً، ومن ثمّ فهم يقصرون اختيارهم على أقوى اثنين من المرشحين، ومن ناحية أخرى يتولد شعور نفسي لدى الأحزاب فتعمل على استقطاب الناخبين ما يؤدي إلى فرض نظام الحزبين في الدوائر الصغيرة. ولكن الناخبين الذين يصوتون على هذا النحو في الدوائر الصغيرة يحاولون أن يكون تصويتهم مجدياً في الدوائر الكبيرة، إذ إنّ الاقتراعين يتمّان في آنٍ واحد، فحوالي (90%) من الناخبين يطبقون قاعدة التصويت المجدي في إطار التمثيل النسبي، وأدّى الاتجاه نحو التصويت المجدي إلى تقليص عدد الأحزاب التي يمكنها الوصول إلى الحكم من (12) عام 1949 إلى حزبين أو ثلاثة⁽⁷⁾.

ومنذ عام 2009 بدأت ألمانيا بالعمل باتباع آلية (سانت ليغو) التي تعتمد خطوات معقدة في توزيع الأصوات، كما حُدّد أعضاء (البوندستاغ) بـ(598) نصفها (299) تنتخب بنظام

6. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مكتبة زين الحقوقية، ص440.

7. سعاد الشراوي وعبدالله ناصيف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصرن دار النهضة العربية، القاهرة، ص144.

الأغلبية على مستوى الدوائر الفردية، والنصف الآخر (299) أيضاً تنتخب بنظام التمثيل النسبي، وعملت ألمانيا بألية (سانت ليغو)؛ لاعتقادها أنّها تُحقّق قدرًا مقبولاً من التوازن في توزيع المقاعد⁽⁸⁾.

وعن طريق دراسة النظام الانتخابي الألماني تبين أنّه يتمتع بعدد من المزايا التي يمكن توضيحها بالآتي :

1. حاول النظام المختلط في ألمانيا تلافي سيئات نظامي الأغلبية، والتمثيل النسبي، والعمل بمزايا النظامين، فاقترب كثيراً من نظام الحزبين المعمول به في بريطانيا عن طريق اعتماد نظام الأغلبية النسبية في الدوائر الفردية، كما منح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على عدد مناسب من المقاعد عن طريق اعتماد نظام التمثيل النسبي على مستوى الدولة، وهو أمر مكّنّها من الاشتراك في حكومات ائتلافية مع أحد الحزبين الكبيرين.
 2. أدّى إلى الاستقرار السياسي وذلك عن طريق شرط الحصول على نسبة (5%) من الأصوات على مستوى الدولة، أو (3) مقاعد في الدوائر الفردية، وهو أمر قاد إلى الحد من تشتت الحياة السياسية.
 3. دفع هذا النظام أعداداً كبيرة من الناخبين إلى التصويت بصورة أكثر تركيزاً، فعلى مستوى الدوائر الفردية أعطى أغلب الناخبين أصواتهم لأقوى اثنين من المرشحين، ممّا دفع الأحزاب إلى التسابق عن طريق برامجها الانتخابية لإرضاء الناخبين، وكسب أصواتهم لصالح مرشحهم في الدوائر الفردية.
- ومع تمثّع النظام الانتخابي الألماني بهذه المزايا، إلا أنّ منتقديه كانوا يعيبون غياب المعارضة البرلمانية القوية، والتي يمكن أن تقوم بدور مؤثر في مراقبة عمل الحكومة في ألمانيا؛ بسبب اشتراك الحزبين الكبيرين، وأحياناً بالاشتراك مع أحزاب أخرى صغيرة في حكومات ائتلافية تضم أحزاباً حصدت أغلب الأصوات، وحصلت على نسبة كبيرة من المقاعد النيابية.

8. عبدالعزيز عليوي العيساوي، مصدر دُكر سابقاً، ص73.

فرص تطبيق النظام المختلط في العراق

مع قصر عمر التجربة الديمقراطية في العراق والتي ما تزال في مرحلة النشوء، إلا أنَّ العمليات الانتخابية بين عامي 2005 و2021 كانت بأكثر من نظام انتخابي، فضلاً عن الآليات المتعددة لتوزيع المقاعد.

ومع وجود اتفاق على أنَّ نظام التمثيل النسبي يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي، وينتج عنه ضعف في الحكومات التوافقية التي يفرزها، إلا أنَّه طُبِّقَ في العراق منذ أول انتخابات تشريعية جرت في 30 كانون الثاني 2005 إلى انتخابات 2018، وطيلة هذه المدة تسببت الانتخابات ونتائجها بخلافات عميقة بين الأطراف المتنافسة، ممَّا أشار إلى أنَّ الوصول إلى نظام انتخابي يرضي جمع الأطراف أمر صعب للغاية، فالنظام الانتخابي الذي يترجم أصوات الناخبين إلى مقاعد في السلطة التشريعية يتطلب مجموعة من القوانين والاجراءات والمؤسسات التي تسهّل عمله، وأي خلل في عمل النظام الانتخابي يجعله مثاراً للتشكيك كما حدث في النظم الانتخابية العراقية بعد عام 2005.

وبعد الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد عام 2019 تعرضت الطبقة السياسية إلى ضغوط كبيرة لتغيير قانون الانتخابات الذي انتقل إلى الدوائر المتعددة الذي طُبِّقَ في انتخابات 2021 التي تسببت مخرجاتها بأزمة سياسية مستعصية لم يشهد العراق مثيلاً لها منذ انتقاله إلى الديمقراطية قبل نحو عقدين، وألقى كثيرون باللائمة على قانون الانتخابات الذي يعتقدون أنَّه لا يناسب العراق في المرحلة الحالية.

الاحفاقات التي رافقت تطبيق نظام التمثيل النسبي بين 2005 و2018، والانتقادات التي تعرض لها قانون انتخابات رقم 9 لسنة 2020 الذي جرت بموجبه انتخابات 2021، أمور دفعت للتفكير بقانون انتخابات جديد يناسب الحالة العراقية، إلا أنَّ مثل هذا القانون يجب أن يكون مجرّباً وناجحاً في دول أخرى؛ لأنَّ أوضاع البلاد لم تعد تتحمل مزيداً من التجارب.

وفي ظل الحديث عن النظام الانتخابي المختلط يمكن قياس مدى ملاءمته للحالة العراقية بالإفادة من التجربتين اليابانية والألمانية وتجارب الدول الأخرى التي طبّقت هذا النظام.

أولاً: فرص تطبيق النظام المختلط المتوازي في العراق.

يقسّم النظام الانتخابي المتوازي المطبّق في اليابان المقاعد النيابية على نوعين أولهما يجري انتخابه بالأغلبية، والثاني بالتمثيل النسبي، وفيما يتعلق بالحالة العراقية فإنّ التطبيق يمكن أن يكون كالآتي:

1. يجري انتخاب (160) نائباً عن طريق الأغلبية عن طريق دوائر متعددة وفقاً للتقسيم الحالي الذي جرت بموجبه انتخابات 2021 كمرحلة انتقالية لحين إجراء تعداد سكاني في الدورة البرلمانية المقبلة؛ ليجري بعدها تقسيم البلاد على (160) دائرة انتخابية ليشر الناخبون في هذا النوع من الانتخاب بأنهم كالناخبين البريطانيين لديهم ممثلين محليين عن مناطقهم في مجلس النواب.
2. يُنتخب (160) نائب عن طريق نظام التمثيل النسبي بوصف العراق دائرة انتخابية واحدة؛ لتحقيق قدر مقبول من التوازن، ومنح الأحزاب التي لم تحصل على مقاعد في الدوائر الصغيرة بجمع شتات أصواتها في مختلف المحافظات، وتحويلها إلى مقاعد.
3. يحق للناخب التصويت لمرشحي الأغلبية والتمثيل النسبي عن طريق ورقة واحدة تقسّم على نصفين، اليمين للأغلبية، واليسار للتمثيل النسبي.
4. المقاعد (9) الباقية المخصصة للأقليات يجري انتخابها عن طريق وصف العراق دائرة انتخابية واحدة.

ثانياً: فرص تطبيق نظام تناسب العضوية المختلطة في العراق

يُعدُّ نظام تناسب العضوية المختلطة المطبّق في ألمانيا أكثر تعقيداً من النظام المتوازي، إلا أنّ ذلك لا يمنع من عرضه كبديل لأزمة النظام الانتخابي في العراق عن طريق الآتي:

1. يجري الانتخاب بالأغلبية عن طريق تقسيم البلاد على (160) دائرة انتخابية، ليفوز مرشح واحد فقط عن كل دائرة انتخابية.

2. تحول أصوات سائر المرشحين من الثاني تصاعدياً؛ بعد فوز المرشح الأول في الدائرة الانتخابية إلى التقسيم على التمثيل النسبي الذي يمنح الأحزاب المتنافسة عدداً من المقاعد يتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها؛ ليجري عن طريق تلك العملية التعرّف على (160) نائب، وآخرون يصلون إلى مجلس النواب.
3. المقاعد (9) الباقية المخصّصة للأقليات، يجري انتخابها عن طريق وصف العراق دائرة انتخابية واحدة.

التوصية

ختاماً، يمكن القول إنّ كلا النظامين لا يخلوان من التعقيد، وأنّ تطبيق أيّ منهما يتطلّب إجراءات قانونية وفنية جديدة، إلا أنّ النظام الانتخابي المتوازي يبدو الأنسب للحالة العراقية؛ لأنّه يمنح الناخبين حقاً مزدوجاً يتمثّل بالانتخاب بالأغلبية، والانتخاب بالتمثيل النسبي، فضلاً عن قدرته على تحقيق توازن مقبول في السلطة التشريعية؛ لأنّه يمنح الأحزاب الصغيرة فرصة للحصول على مقاعد من دون حرمان القوى السياسية الأخرى من فرصة الفوز.